NICOLÁS MADURO MOROS
PRESIDENTE DE LA
REPÚBLICA BOLIVARIANA DE VENEZUELA

كاراكاس، 2 اكتوبر 2020

إلى شعوب العالم

الأخوة والأخوات،

أحييكم/ن بود بمناسبة الحديث عن آخر التطورات التي اتخذتها فنزويلا من أجل التغلب ومواجهة الحصار غير القانوني الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على بلادي منذ ما يقارب 20 عاماً، والذي تضاعفت حدته في السنوات الخمس الأخيرة، الأمر الذي ترك أثر بشدة على الاقتصاد الفنزويلي، وهو ما انعكس بدوره على رفاه السكان.

وفي هذا الصدد، أود إعلامكم بالمصداقة على تشريع في غاية الأهمية، أطلقنا عليه اسم "قانون مناهضة الحصار من أجل التنمية الوطنية وضمان حقوق الشعب الفنزويلي"، والذي يركز على الدفاع عن إرث وسيادة وكرامة وطننا، بالإضافة إلى حق شعبنا في السلام، والتنمية والرفاه.

ويشكل هذ التشريع استجابة قانونية ضرورية من قبل الدولة الفنزويلية، تنسجم مع القانون الدولي، وستمكننا من خلق آليات لتحسين الدخل القومي وخلق محفزات مناسبة وعقلانية، ضمن ضوابط مرنة، لتنشيط الأعمال الاقتصادية الداخلية، وتشكيل تحالفات منتجة عبر تشجيع الاستثمار الأجنبي الموجه لخدمة التنمية المحلية.

وفي نفس الوقت، وعلى الصعيد السياسي يشرفني أن أكرر بأن شعارنا سيبقى، وفي مواجهة العدوان الخارجي، وما تتخذه الولايات المتحدة من إجراءات قسرية ومن طرف واحد ضد فنزويلا، هو تعزيز وتعميق الديمقراطية لدينا.

وبالرغم من جائحة كورونا، لا تزال التحضيرات للانتخابات التشريعية المزمع عقدها في 6 ديسمبر، تجري بوتيرة ثابتة، حيث سيشارك الشعب بكثافة في تأدية مهمته الدستورية والمتمثلة في انتخاب برلمان وطني جديد.

سيشارك في هذه الانتخابات، التي تم التوافق على شروطها مع قطاعات واسعة من المعارضة الديمقراطية في بلادنا، أكثر من 90% من المنظمات التي سجلت في مجلس الانتخاب الوطني، بعدد إجمالي يصل إلى 107 حزب سياسي، (98 منهم من المعارضة)، وأكثر من 1400 مرشح سيتنافسون على الحصول على 277 مقعد برلماني.

وستضمن نتائج هذا السباق الانتخابي، وبدون شك، مزيدا من القوة لأمتنا وشعبنا اللذان قاوما العدوان الأجنبي بكرامة وحزم، ورغم كل الظروف حافظا على روح الحب والتضامن.

أسمحوا لي يا رفاق ورفيقات، بعد أن أطلعتكم/ن على هذين المستجدين حول الوضع الفنزويلي، أن أشارك معكم/ن بعض المعلومات التي من شأنها توسيع اطلاعكم/ن على السياق العام للوضع الراهن الذي تعيشه بلادي.

منذ عام 2014، صادقت الولايات المتحدة على نص قانون و7 مراسيم أو أوامر تنفيذية بالإضافة إلى 300 إجراء تنفيذي، تشكل مجتمعة سياسية معقدة لعدوان متعدد الأوجه ضد فنزويلا.

وخلال خمس سنوات، نجح الحصار في قطع التمويل عن فنزويلا، وحرمها من الحصول على العملة المطلوبة من أجل الحصول على الغذاء، والدواء، وقطع الغيار ومواد الخام الأساسية اللازمة للنشاط الاقتصادي. وقد واجهت فنزويلا في هذه الفترة أكبر انخفاض في الدخل الخارجي على طوال تاريخها وصل إلى 99%.

فرضت الولايات المتحدة حظراً على تجارة الهيدروكربونات الفنزويلية، والتي تشكل الصادرات الرئيسية لفنزويلا ومصدر دخلها المالي. وفي ذات السياق، تباهت الولايات المتحدة بشكل علني منذ بداية جائحة كورونا، وفي مناسبات مختلفة، بقيامها بالاعتداء على السفن التي تنقل لفنزويلا المنتجات المطلوبة لتصنيع البنزين والتوريد لسوق الوقود الداخلي، الأمر الذي فاقم أكثر الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلاً.

وبتنفيذ الاجراءات غير الشرعية هذه، استولت الولايات المتحدة على الأموال والأصول الخاصة بشركة النفط الحكومية الفنزويلية، بما في ذلك مجموعة من المصافي الموجودة على أراضي الولايات المتحدة، والتي تصل قيمتها لأكثر من 40 مليار دولار.

كما تشكل هذه الأدوات التشريعية الذراع الذي تفرض من خلاله الولايات المتحدة حصاراً وحشياً على الشعب الفنزويلي. وقد وصفها آلفريد زايس، الخبير المستقل لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بأنها "جرائم ضد الإنسانية".

وفي هذا الصدد، أشار الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس، المستشار الخاص للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة، في تحقيق أجراه مركز البحوث الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة حول الحصار على فنزويلا أن الحصار كان مسؤولا عن موت 40 ألف شخص في بلادي، وعليه يجب النظر لهذه العقوبات باعتبارها "عقاب جماعي للشعب الفنزويلي".

وفي بيان رسمي مفاجئ في يناير 2018، اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية بنواياها غير القانونية:

"إن حملة الضغط ضد فنزويلا تأتي أوكلها، فالعقوبات المالية التي فرضناها أجبرت الحكومة على البدء في التخلف عن الدفع، سواء على مستوى ديونها السيادية أو تلك الخاصة بشركة النفط الحكومية. وما نراه (...) انهيار اقتصادي تام في فنزويلا. وعليه، فإن سياستنا تعمل، واستراتجيتنا تعمل، وسوف نحافظ عليها".

يشكل هذا اعترافاً بجريمة دولية وفعل اقتصادي همجي وجريمة ضد الإنسانية هدفها الوحيد هو إيذاء بلادي وشعب فنزويلا.

إن التطبيق غير الشرعي لهذه الإجراءات القسرية من طرف واحد، والتي يطلق عليها التعبير الملطف "عقوبات"، سياسة رفضت مراراً وتكراراً من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وتناقض القانون الدولي وتخترق ميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقا مما تقدم، توجهت فنزويلا في 13 فبراير المنصرم إلى محكمة الجنايات الدولية للتبليغ عن أولئك المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم الفظيعة ضد الإنسانية من الولايات المتحدة. وأنا واثق، عاجلاً أم آجلاً، بأن العدالة الدولية ستنظر نحو فنزويلا بموضوعية، وسترى حجم الدمار الذي خلفته الولايات المتحدة على شعب مسالم، محب ومتفاني.

NICOLÁS MADURO MOROS
PRESIDENTE DE LA
REPÚBLICA BOLIVARIANA DE VENEZUELA

وفي الأخير، أود أن أعبر عن امتناني لأهتمامكم/ن بمحتوى هذه الرسالة، والتي أتمنى أنها كانت مفيدة في اطلاعكم/ن بحق حول الأوضاع الحقيقة في فنزويلا. وفي نفس الوقت أود استغلال الفرصة لشكركم/ن على تضامنكم/ن الدائم مع فنزويلا.

معاً حتماً سننتصر.

بإخلاص

نيكولاس مادورو مدورو

REPUBLICA BOLIVARIANA DE VENEZUELA
DESPACHO DE LA PRESIDENCIA
PRESIDENTE

Nicolás Maduro Moros